فتـرة الاحكام العرفية، شعرت السلطة المركزية في عمّان بأنها تمكّنت من تجاوز مرحلة عصيبة في مسألة تثبيت شرعية وجودها، وبدأت تتصرف وفقاً لذلك. وكان انعكاس ذلك على مجال الحكم المحلي ان بدأت هذه السلطة بممارسة فعلية، وفعّالة، لصلاحياتها في التدخّل المباشر، وبشكل صارخ، في شؤون البلديات. وبالطبع، نال بلديات الضفة «الغربية»، لحين وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي، العام ١٩٦٧، نصيب كبير من هذه الممارسة.

مارست السلطة المـركزية تدخّلها المباشر في شؤون البلديات من خلال مدخلين. كان احدهما الاستخدام المكثف لمجموعة القوانين والانظمة التي سُنّت في الخمسينات، للتحكّم في استمرارية وجود المجالس البلدية المنتخبة، وتحديد تركيبتها وتوجّهاتها السياسية. فمن ناحية، قامت السلطة المركزية باستخـدام صلاحيتهـا في حل العديد من المجالس البلدية وتعيين لجان بلدية، او حكومية، لتحل مكانها. ووقع مثل هذا الاجراء في الخليل وطولكرم وبيت لحم، في اوقات متقاربة من العام ١٩٦٢، وفي رام الله في العام ١٩٦٣، وبيت ساحور في العام ١٩٦٦. واستُبدلت المجالس التي تمّ حلها بلجان معيّنة، كانت اهلية في الخليل وطولكرم ورام الله، وحكومية برئاسة القائمقام ومدير القضاء في حالتي بيت لحم وبيت ساحور، على التوالي[٤٧]. وكانت السلطة المركزية تقوم، أيضاً، بتغيير اللجان المعيّنة، كما حصل، على سبيل المثال، في حالتي الخليل وبيت لحم، في العام ١٩٦٣[٤٨].

ومن ناحيـة ثانيـة، تدخّلت السلطة المـركـزيـة في تحـديد تركيبة المجالس البلدية، من طريق الاستخـدام الكثيف لصلاحيتها بتعيين عضوين اضافيين الى الكثير من المجالس البلدية. وكانت الحكومة تستخدم الاضافات بالتعيين لاحداث توازنات سياسية، او عائلية (حمائلية)، وطائفية، داخل المجالس البلدية، عندما فرضت الحاجة، او اقتضت المصلحة السياسية، ذلك. فعلى سبيل المثال، اضافت عمّان، في العام ١٩٦٠، الى مجلس بلدية عنبتا عضوين بالتعيين؛ وألحقت بمجلسي بلديتي بيت لحم ورام الله عضوين مسلمين، مكرّرة الممارسة في مجلس بلدية الاخيرة لعام ١٩٦٤[٤٩]. وبعد اجراء انتخابات بلدية في بعض مدن المملكة، في العام ١٩٦٣، عيّنت عمّان عضوين اضافيين في كل من مجالس القدس ونابلس وطولكرم والبيرة وبيت لحم والخليل؛ وعادت وغيّرت عضواً معيّناً في مجلس بلدية الاخيرة في العام ١٩٦٤[٥٠]. وفي العام ١٩٦٦، تمّ تعيين عضو في بلدية سلفيت، وآخر في عرّابة[٥١].

ومن ناحية أخيرة، استخدمت السلطة المركزية صلاحيتها بتعيين رئيس المجلس البلدي من بين الاعضـاء المنتخبـين، او المعيّنـين، لضمـان تمـريـر سياساتها على الصعيد المحلي، وتأكيد دوام استحصالها على الدعم من السلطة المحلية. ومن اجل تأمين الهدف من حق الاختيار الممنوح لها في القانون، لم تلتزم الحكومة دوماً بتعيين أعلى الحاصلين على أصوات الناخبين رئيساً للبلدية. ففي رام الله وبيت لحم ودير دبوان في العام ١٩٦٠، والقدس والبيرة وجنين وقلقيلية في العام ١٩٦٣، ودير دبوان ويَعْبَد في العام ١٩٦٤، والبيرة في العام ١٩٦٧، تخطّت الحكومة اعلى الناجحين في الانتخابات وعيّنت أحد الاعضاء الفائزين لرئاسة البلدية[٥٢]. ولم يتوقف تدخل الحكومة عند هذا الحد، بل تعدّاه الى تعيين رؤساء بلديات من ضمن الاعضاء المعيّنين وليس المنتخبين، متخطية بذلك جميع ما تعنيه الانتخـابات من بعد تمثيلي، وأهمية سياسية. وفي العديد من الحالات، عيّنت الحكومة اعضاء في المجالس البلدية، بهدف تسليمهم رئاسة البلدية. ومن بين الامثلة المعبّرة عن هذه الممارسة، تعيين مجلس الوزراء، في العام ١٩٦٠، لأحد العضوين المعيّنين في مجلس بلدية عنبتا رئيساً للبلدية[٥٣]. وفي الخليـل، في العـام ١٩٦٤، تمّ من خلال اقالة عضو معيّن اصلاً اضافة الشيخ الجعبري الى